

من المؤتمر الصحفي للرئيس السادات التي تحدثت عن هذا الموضوع .

أما بالنسبة لفلستيني الضفة الغربية فقد ابتداء النظام حملة نشطة من الاتصالات معهم وذلك من خلال ترتيب اللقاءات مع مجموعات عديدة منهم تحول شعار « استطلاع الرأي » وكان المللك في لقاءاته معهم يؤكد على « أن هناك ضمانات امريكية باعادة الضفة الغربية الى المملكة الاردنية بعد اجراء تعديلات طفيفة على الحدود ، وانما لما كانت الضفة الغربية جزءا رسميا من المملكة فان التفاوض على الانسحاب الاسرائيلي يعيننا نحن ، ونحن المعنيين بوفد السلام المقترح ، ويمكن بعد ان يتوصل وفدنا في مؤتمر السلام الى تسوية وتعود لنا ارضها ، بعدها سنعمطي الاهل هناك حق تقرير مصيرهم » (تقرير خاص م. م. أ.) .

ان النظام يريد التحايل على قضية تقرير المصير للشعب الفلستيني ، في سلبه الحق في التحدث باسم نفسه ، وتحشيا مع هذا النهج ايضا رأى النظام أن يبد جسور الحوار الى قيادة حركة المقاومة نفسها واوردت النهار اللبنانية في عددها الصادر يوم ٧٣/١١/١٧ انباء عن أن الرفاعي والتهوني مندوبي المللك حملا رسالتين لفرنجية والاسد تعرضان وجهة نظر الاردن من قضية تمثيل الشعب الفلستيني بأمرين أولها ان المقاومة ليست المثلثة الوحيدة للشعب الفلستيني وعليها التنسيق مع النظام ، ثانيا ، انه اذا لم تستجب المقاومة لتلك الدعوة فان الاردن سيسعى الى استعادة الضفة المحتلة وقطاع غزة ، ويجري استفتاء الاهالي هناك بعد استرجاع الاراضي بأشراف الامم المتحدة لمعرفة رأي اهل الضفة والقطاع في مسألة انشاء دولة فلسطينية وهل تكون هذه الدولة مستقلة عن الاردن او داخله في اتحاد فيدرالي معه كما يقترح مشروع المملكة العربية المتحدة الذي عرضه المللك حسين في آذار ٧٢ (النهار ٧٣/١١/١٧) .

ان المللك حسين يدرك سلفا رفض المقاومة له بالاعتراف بالتحدث باسم الفلستينيين ولكنه يريد اتحام الزعماء العرب للحصول على مباركة عربية لخطواته المحتملة .

٢ - على الصعيد العربي .

مقد تام النظام بنشاط ملحوظ قام خلالها المللك

قيادة المنظمات الفلسطينية واتباع جانب المهادنة والحوار في هذه المرحلة على الاقل ومحاولة مد الجسور معها منعا من خلق حسابيات عربية ، او جلب مزيد من العداء الفلستيني .

وبناء على جبهة تلك المعطيات قام النظام بتحريك واسع وسريع عبر ابعاده الثلاثة : بين الفلستينيين وعلى الصعيد العربي والدولي :

١ - تحرك النظام لكسب ولاءات الفلستينيين .

ففي داخل الاردن يبادر النظام الى اتخاذ جبهة خطوات فاصدر قانونا جديدا للعفو عن المعتقلين في ٧٣/١١/١ هو قانون العفو الثالث خلال الثلاث سنوات الاخيرة ، وجرى اخراج كسافة المعتقلين داخل السجون وسمح بالعودة لزيد من رجال المقاومة المتواجدين في خارج البلاد ، بينها صرح المدير العام للجوازات الاردنية بأنه أصبح في مقدور كل مغترب من اصل فلسطيني في المهجر الحصول على جواز سفر اردني كأى مواطن اردني اخر على الرغم من انه يحمل جنسية اخرى شريطة ان يكون مقيما في المهجر اقامة دائمة (وكالة الانباء الاردنية ٧٠/١١/٧) وجرى من ناحية اخرى استنفار رجال الاتحاد الوطني - حزب الدولة - من الفلستينيين مجموعة عدنان ابو عوده ، جمعة حباد ، مصطفى دودين ، واميل الغوري وغيرهم ، للتحرك في اوساط الفلستينيين في المخيمات ومراكز التجمع الاخرى لاستقطابهم حول مشروع المملكة المتحدة وفكرة أن النظام هو الممثل الحقيقي للشعب الفلستيني . هذا بينما يجري الحديث حول احتمال حدوث تعديل وزارتي يرامى فيه تشكيل ثلاث حكومات احدها في الضفة الشرقية والثانية في الضفة الغربية وحكومة مركزية في عيان يرأسها احد السياسيين المعتدلين من مجموعة التهوني ، الرفاعي .. الخ ، وقد تكون مثل تلك الخطوة مبكرة الان الا انه صدر مرسوم في ٧٣/١١/١١ تعين بمقتضاه بهجت التهوني رئيسا للديوان الملكي وجرى تعديل في بعض الحقائب الوزارية في هذا الاتجاه .

على الصعيد الاملاي ، تحاشت السلطة في وسائل اعلامها ذكر تلك الانباء والتصريحات التي تحدثت عن حق الفلستينيين في تمثيل انفسهم تحذفت الاذاعة والتلفزيون الاردني تلك الفقرات